رؤية عُمان 2040
OmanVision

نتقدمُ بثقة
Moving Forward
with Confidence

وثيقة الرؤية

بسم الله الرحمن الرحيم

نـص الأوامـر الساميـة

إعداد الرؤيـة المستقبليـة (عُمان ٢٠٤٠) وبلورتها وصياغتها بإتقـان تـام ودقـة عالية في ضوء توافق مجتمعي واسع وبمشاركة فئات المجتمع المختلفة، بحيـث تكـون مستوعبـة للواقـع الاقتصادي والاجتماعـي ومستشرفـة للمستقبل بموضوعية، ليتم الاعتداد بهـا كدليـل ومرجـع أساسي لأعمـال التخطيـط فـي العقديـن القادميـن.

المغفور له جلالة السلطان
قابـوس بن سعيـد بن تيمـور - طيب الله ثراه -

كلمة حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثـــم بـن طـــارق المعظـم
- حفظه الله ورعاه -

بتوفيق من الله ورعايته، وبتوافق مجتمعي تم إعداد الرؤية المستقبلية عُمان 2040، حيث جاءت الإرادة السامية للمغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور - طيب الله ثراه - أن تكون الرؤية مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتستشرف المستقبل بموضوعية؛ لتعتد بها السلطنة دليلاً ومرجعاً أساسياً لأعمال التخطيط في العقدين القادمين.

إن رؤية عُمان 2040 هي بوابة السلطنة لعبور التحديات، ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة وتوليد الجديد منها، من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، وتحفيز النمو والثقة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في كافة محافظات السلطنة.

لقد كان نصبُ أعيننا - ونحن نعمل على تحديد الأولويات الوطنية التي ستعمل عليها الرؤية المستقبلية - إعادةَ تشكيل العلاقة والأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وضمان إدارة اقتصادية فعّالة واقتصاد عماني متطور ومتنوع ومستدام، وتوزيع عادل لمقدّرات التنمية بين المحافظات، وحماية مواردنا الطبيعية وبيئتنا المتفرّدة، والانطلاق من ثوابت المواطنة والهُويَّة العُمانية الأصيلة؛ لتحديث منظومة التعليم ودعم البحث العلمي والابتكار، وتطوير الأنظمة والخدمات الصحية، ومكونات الرَّفاه المجتمعي وخدماته الأساسية، لجميع فئات المجتمع وشرائحه.

كما أولت الرؤية المستقبلية أهمية خاصة لقضايا الحوكمة وموضوعاتها؛ وذلك لأهميتها الكبيرة وتأثيرها في الأولويات الوطنية، من حيث تفعيل الرقابة، والاستخدام الفاعل للموارد الوطنية، وتحقيق مبادئ النزاهة والعدالة والشفافية والمحاسبة والمساءلة؛ بما يعزز الثقة في اقتصادنا الوطني، ويدعم تنافسية جميع القطاعات في ظل سيادة القانون.

لقد مرت مراحل إعداد الرؤية بمحطات متعددة، إذ انطلقت أعمال اللجان بتحديد محاور وركائز الرؤية، تبعها تشخيص الوضع الراهن لواقع السلطنة، وتحديد الأولويات الوطنية، وسعياً نحو تكامل الأدوار تم إقامة ملتقى استشراف المستقبل للرؤية، تبع ذلك تنفيذ عدد من ورش العمل تهدف إلى إعداد السيناريوهات وتحديد التوجهات الاستراتيجية للرؤية وأهدافها والمؤشرات والمستهدفات.

لقد عملت اللجان وفرق العمل الوطنية المتخصصة بكل جهد ومثابرة، وبالتفاعل المنشود مع ذوي الخبرة والاختصاص، وفق منهجيات علمية وأفضل الممارسات العالمية، وحرصت في كل خطواتها على أن تكون هناك مشاركة مجتمعية واسعة من جميع فئات المجتمع وشرائحه؛ فوصلت إلى كل محافظات السلطنة، وتفاعلت بكل الوسائل، وحققت الغاية المنشودة في مشاركة واسعة وفاعلة للمجتمع؛ ونتيجة لذلك نضع بين أيديكم رؤية عُمان المستقبل عملاً خالصاً منكم وإليكم.

إن جميع الذين حظوا بشرف المسؤولية لإعداد الرؤية المستقبلية "عمان 2040"، ماضون وأيديهم بأيدي الجميع للعمل على ترجمة توجهاتها وأهدافها، وصولاً لمستقبل يقوده الطموح، ويشارك فيه الجميع، من أجل كل ذلك نمد الخطى، ونسارع الزمن، ونتقدم بثقة نحو غد يمتلئ تفاؤلاً لهذا الوطن الغالي على نفوسنا جميعاً.

رؤيتنـــا

عُمـــان في مَصَـــافّ الـــدول المتقدمـــة

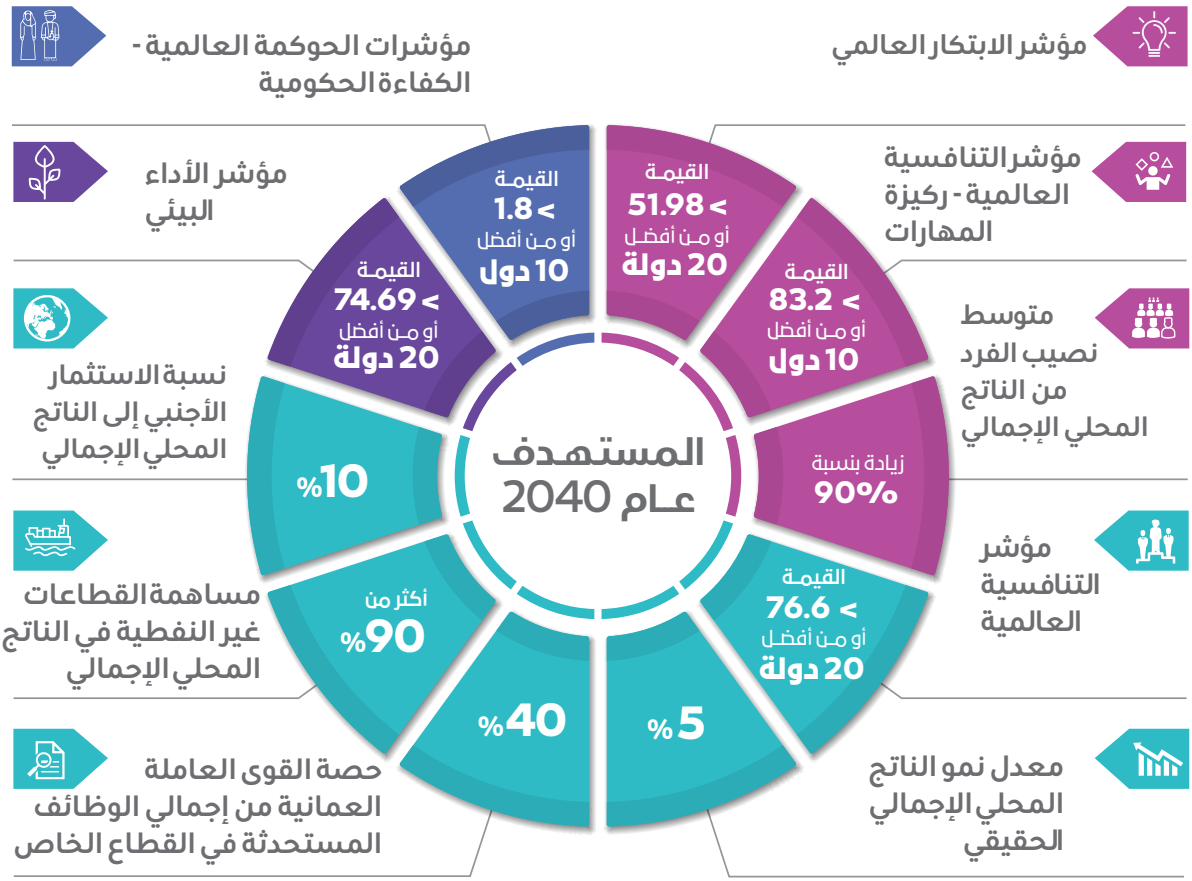

أبرز مؤشرات رؤية عمان ٢٠٤٠

تسعى السلطنة إلى أن تكون دولة متقدمة، تبني اقتصاداً مُنْتِجاً متنوعاً، قائماً على الابتكار وتكامل الأدوار، وتكافؤ الفُرَص واستثمار الميزات التنافسية للسلطنة، يُسَيِّره القطاع الخاص نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي، والنهوض بدور فاعل في التجارة العالمية؛ ليحقّق تنمية شاملة مستدامة، تستند إلى قيادة اقتصادية فاعلة، وتعمل في إطار مؤسسي مترابط من السياسات والتشريعات الاقتصادية المواكبة للمتغيرات، بما يحقق الاستدامة المالية وتنويع الإيرادات العامة.

وفي تطلعات السلطنة مستقبلاً تتطوّر بيئة جاذبة للكفاءات في سوق العمل، وتنمو الشراكة في بيئة أعمال تنافسية، تحقّق تنميةً جغرافية شاملة، قائمة على مبدأ اللامركزية، إذ يترسخ فيها مبدأ الاستخدام الأمثل والمتوازن للأراضي والموارد الطبيعية، وحماية البيئة، دَعْماً للأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، كما تُبْنَى المدن الذكية والمستدامة، ذات البنية التقنيّة المتطورة، ويتعزز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية.

وتؤسّس الرؤية المستقبلية لمجتمع معرفيٍّ ممكّن، إنسانه مبدع، معتز بهُويّته وثقافته، ملتزم بمواطنته وقِيَمه، ينعم بحياة كريمة ورفاهٍ مستدام، عماده رعاية صحية رائدة وحياة نَشِطة، وتعليم شامل يضمن منظومة تعلُّمٍ مدى الحياة؛ لينمّي مهارات المستقبل، ويسهم في تعزيز البحث العلميِّ وبناء القدرات الوطنية، مُحَقّقاً النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، في دولة أجهزتها مَرِنة ومسؤولة، وحوكمتها شاملة، ورقابتها فاعلة، وقضاؤها ناجز، وأداؤها كفؤ، وإعلامها فاعل متجدد، يعضدها مجتمع مدني، ممكّن ومشارك في مناحي الحياة كافة، وصولاً إلى مستويات متقدمة من التنمية الإنسانية.

مقدمة

المستقبل يبدأ الآن، وبيد أبناء وبنات عُمان يُصاغ، إنه الشعور بالتحدّي الذي يتحرك في نفوس العمانيين؛ لرؤية توجّه الخطى نحو المكانة المرموقة، لعُمان وأبناء عُمان.

التاريخ الضارب في الجذور، والحضارة الممتدة في العراقة، والموقع الجغرافي الفريد، وحاضر النهضة المباركة، وسمتنا الرفيع، وإرادة شبابنا الواعد تقف جميعها إلى جانبنا، وتمدنا بثوابت البناء، وتلهمنا لمستقبل مزدهر؛ فيه تتحقق الطموحات، ونحوه نتقدم بثقة.

من هذا العمق، ونحو المستقبل المشرق، تنطلق رؤية عُمان 2040 من أرضية الإنجازات التي تحقَّقت على مدى العقود الماضية في شتى الميادين؛ لتمثِّل إطاراً متكاملاً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتّباعها واعتمادها منهجَ عملٍ؛ وصولاً إلى تحقيق التطلعات التي ترسم صورة عُمان بحلول العام 2040.

وبنظرة منصفة لواقع السلطنة اليوم يبدو الإنسان والمجتمع كله في تطور كبير مستمر تقود عجلته- في مختلف المجالات- هوية عمانية راسخة، منفتحة على الهويات والثقافات الأخرى، ومستوعبة لها على اختلاف مشاربها.

إن الإنجازات الاقتصادية التي أرست دعائم مستقرة للبنية الأساسية في السلطنة، وصاغت أطرا تشريعية حديثة، وحددت العلاقات بين أطراف المعادلة الإنتاجية، لهي نتاج عمل الإنسان وتفاعله واستيعابه للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. كما أن النضج والتطور الذي وصلت إليه السلطنة اليوم يمهّد لانطلاقة جديدة تتعامل بثقة مع كثير من التحديات، واحتياجات المجتمع وتطلعاته.

وعلى مدى العقود الماضية وظّفت السلطنة إيرادات النفط، للتأسيس للمرحلة الحالية والنهوض بالإنسان، وبناء وتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فوصلت إلى مراتب متقدمة في كثير من المجالات الحيوية. ومهّدت لمراحل التطور القادمة.

واليوم - ونحن نتطلع بشغف إلى مستقبل عمّان، وتأسيساً على ما تم إنجازه - فقد حان الوقت الذي ينتقل فيه الاقتصاد والمجتمع من مرحلة الاعتماد على الموارد (الناضبة) إلى مرحلة الابتكار والمعرفة، مستفيداً من الفرص الناتجة عن المتغيرات الإقليمية والدولية، مستنداً إلى:

- النهج الحكيم للمغفور له جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور -طيب الله ثراه- داخليا وخارجيا.
- جاهزية الإنسان العماني هوية وتعليماً وكفاءة وإدراكاً لضرورة التحول المنشود.
- الاستثمارات المتحققة في البنية الأساسية واللوجستية.
- الموقع الجغرافي الفريد، والظروف المناخية والموارد الطبيعية المتاحة التي يمكن تعظيم الاستفادة منها.
- شبكة العلاقات الدولية المتوازنة والواثقة والمنفتحة على العالم أجمع.
- الإطار التشريعي وأسس الحوكمة الرشيدة التي يتم تطويرها.
- وضوح التطلعات وتناغم السياسات والتوافق المجتمعي فيما يخص المرحلة المقبلة.
- الكفاءات الوطنية الواعدة في شتى المجالات.

يضاف إلى ذلك كله ظروف الاستقرار السياسي، وتوافر الإرادة للولوج إلى المرحلة الجديدة التي تؤطر رؤية عمان 2040؛ للوصول إليها وفقا لحيثيات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع وخصوصيته، والقناعة الراسخة بأهمية توازن التنمية والرفاه والرخاء وعدالة شمولها للجميع.

لقد اتُّفِق على عدد من الأولويات الوطنية التي ستقوم عليها رؤية 2040 في مسارات متوازية، وصولا إلى وضع السلطنة في الميادين المختلفة على مدى العقدين القادمين، كما رُسِمت التوجهات والأهداف، والسياسات الرئيسة، الكفيلة بترجمة هذه الأهداف إلى خطط عمل تنفيذية، محددة المعالم والتطلعات، ومقيّدة بإطار زمني، وفق جملة من مؤشرات الأداء المحلية والعالمية التي تمكّن من قياس وتقييم الأداء بشفافية.

إنّ مسؤولية تحقيق توجهات وأهداف رؤية عُمان 2040 لا تقتصر على الحكومة وحدها، بل تشمل الأفراد والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يعمق مفهوم الشراكة والمواطنة الفاعلة، المدركة لحتميَّة التحول وضرورة التطلع إلى المستقبل، والمساهمة بصياغته، والأخذ بزمام المبادرة نحوه، وممارسة دور إيجابي لتحقيقه، يساند ذلك كله وسائل اتصالات فعالة، توضّح أدوار الفاعلين في ترجمة السياسات إلى إجراءات عملية، وفقا لمنظومة حوكمة شاملة.

لقد حظيت رؤية عُمان 2040 بمشاركة مجتمعية واسعة، فقد شُكِّلت لجان الرؤية من ممثلين عن الحكومة، ومجلس عُمان، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين، من أهل الخبرة والمعرفة والاختصاص؛ وأُطلق حوار مجتمعي بمشاركة واسعة من مختلف القطاعات والفعاليات وشرائح المجتمع، تمثلت في القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس البلدية، والمؤسسات والهيئات الأكاديمية، وقطاعات أخرى تضم الإعلاميين وغيرهم، وبحضور الفئات الممثلة للمرأة، والشباب، وذوي الإعاقة، وطلبة التعليم من مختلف المستويات، إضافة إلى جملة من المقيمين على أرض السلطنة، وشهدت هذه المشاركة المجتمعية محطات إعداد الرؤية كافة، وفي مختلف أنحاء السلطنة، لتتجسد بذلك الرغبة المتوافقة بين القيادة السياسية وأطياف المجتمع كافة، لإحداث تحول متدرج على شتّى الصعد؛ يحافظ على الاستقرار الذي تنعم به السلطنة ويُعزّزه، ويجعل رؤية اليوم تمهيدا واقعيا لتحقيق أهداف المستقبل المنشود.

اقتصاد بنيته تنافسية

منتج ومتنوع، يقوم على الابتكار وتكامل الأدوار وتكافؤ الفرص، يسيّره القطاع الخاص، ويحقق تنمية شاملة مستدامة

مجتمع إنسانه مبدع

معتز بهويته، مبتكر ومنافس عالميا، ينعم بحياة كريمة ورفاه مستدام

بيئة عناصرها مستدامة

مصانة وآمنة، نظمها فعالة ومتزنة، مواردها متجددة

دولة أجهزتها مسؤولة

حوكمتها شاملة، رقابتها فاعلة، قضاؤها ناجز، أداؤها كفؤ

أولوياتنا الوطنية
التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية
الصحة
المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية
الرفاه والحماية الاجتماعيَّة
القيادة والإدارة الاقتصادية
التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية
سوق العمل والتشغيل
القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي
تنمية المحافظات والمدن المستدامة
البيئة والموارد الطبيعية
التشريع والقضاء والرقابة
حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

أولوياتنا الوطنية
وتوجهاتنا الاستراتيجية

التوجه الاستراتيجي

تعليم شامل وتعلّم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنيّة منافسة

إن تطوير النظام التعليمي بجميع مستوياته وتحسين مخرجاته أصبح أمراً ضروريا لبناء الإنسان الواثق من هويته، المتمسك بقيمه الاجتماعية، المبتكر والنشط اقتصادياً، وذلك من خلال التركيز على رفع جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي، وتطوير المناهج والبرامج التعليمية؛ بحيث يصبح خريجو النظام التعليمي مؤهَّلين لدخول أسواق العمل المحلية والعالمية بقدرات وإمكانات ومهارات منافسة، تلبي مستويات الإنتاجية والتنافسية المطلوبة لبناء اقتصاد معرفي، وتعزز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص، وتقوّي العلاقة التشاركية بين القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى تطوير المؤسسات والكوادر التعليمية والتربوية، وتطبيق معايير الاعتماد العالمي عليها وضمان استخدامها لتقنيات التعليم والتعلم الحديثة ونشرها بصفتها ثقافة وطنية.

وفي مجال البحث العلمي والتطوير، لا بد من إحداث نقلة كمية ونوعية في هذا المجال، من خلال التركيز على توفير مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، تدعم عمليات البحث العلمي التطبيقي المعزّز للابتكار في المجالات المختلفة، وتوثيق وتعزيز أواصر الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومؤسسات القطاع الخاص.

كما أنَّ تضافرَ الجهود بين الأطراف المختلفة في نشر الوعي حول دور الأفراد والمجتمع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بها - يستوجب بناء نظام تعليمي محفّز، ونظام تدريب مهنيّ، يُعنى بإكساب الأفراد مهارات عالية، تساعدهم على دخول أسواق العمل، وتمكّنهم من رفع مستويات الإنتاجية وتحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام، كذلك لا بد أن تسود قيم التنافس والكفاءة للحصول على أعلى المراكز، وجعل المؤهلات والكفاءات والمهارات هي الفيصل في توزيع الأدوار، وهو ما يعني الالتزام بالقيم المؤسسية القائمة على الكفاءة والتأهيل المرتبط بالإنتاجية.

كما يستوجبُ تضافرُ تلك الجهود أيضا إيجادَ منظومة وطنية تُعنى بالموهوبين والمبدعين وأصحاب الأفكار الريادية، وتوظيفاً أفضل للقدرات الوطنية.

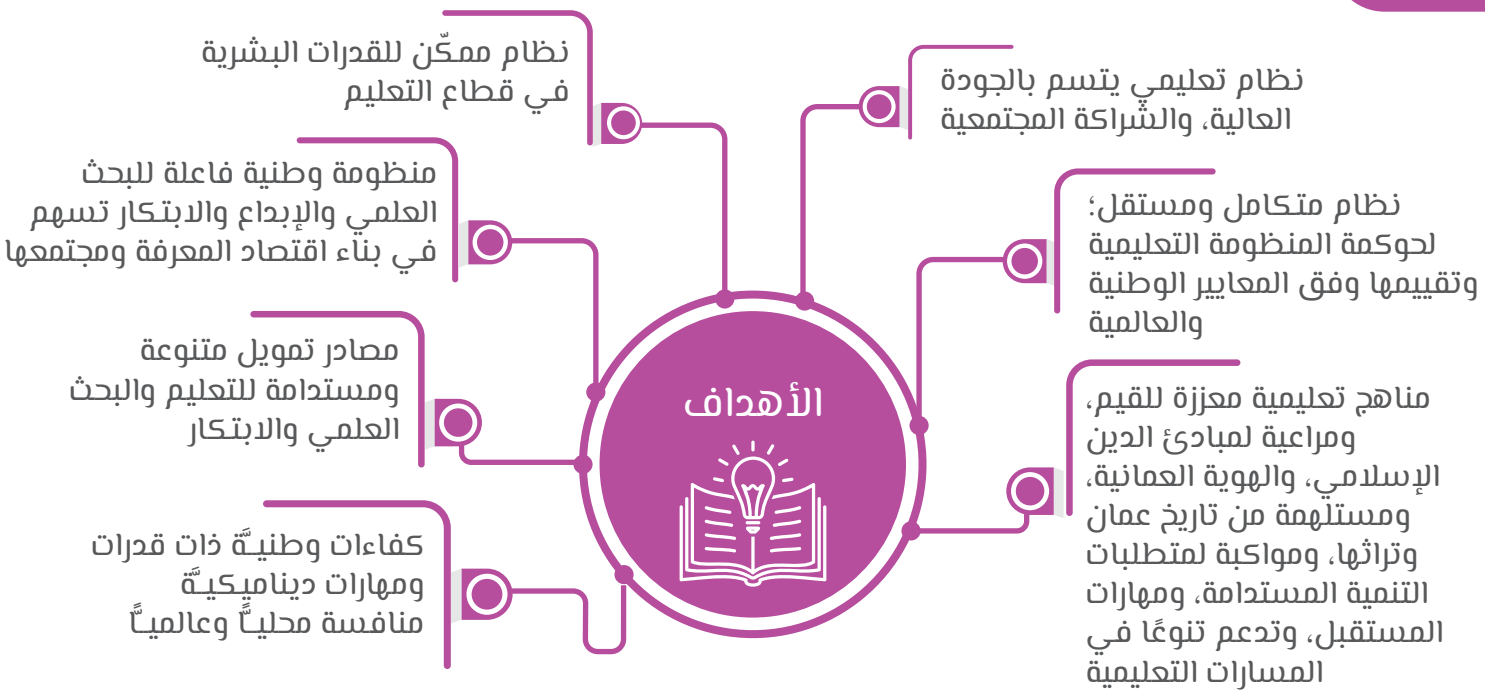

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر الابتكار العالمي	القيمة: 32.8 (من 0 إلى 100) التصنيف: 127/69 (2018)	القيمة > 41.19 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 51.98 أو من أفضل 20 دولة
مؤشر تنمية التعليم للجميع	القيمة: 0.938 (من 0 إلى 1) التصنيف: 92/51 (2015)	القيمة > 0.984 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 0.989 أو من أفضل 10 دول
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات	القيمة: 71.6 (من 0 إلى 100) التصنيف: 140/36 (2018)	القيمة > 76 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 83.2 أو من أفضل 10 دول
مؤشر تنافسية المواهب العالمية	القيمة: 43.93 (من 0 إلى 100) التصنيف: 119/56 (2018)	القيمة > 55.57 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 62.63 أو من أفضل 20 دولة
تصنيف QS للجامعات (متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)	القيمة: 25.7 (من 0 إلى 100) التصنيف: 500/450 (2018)	من أفضل 300 جامعة	من أفضل 300 جامعة
تصنيف QS للجامعات (عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)	القيمة: جامعة واحدة التصنيف: 500/450 (2018)	3 جامعات	4 جامعات
عدد الخريجين من برامج أو معاهد الطلاب الموهوبين (في كافة مستويات التعليم) من إجمالي عدد الموهوبين المسجلين	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		
مؤشر رأس المال البشري العالمي	مؤشر دولي لا تظهر السلطنة فيه، سيتم العمل على إدراج السلطنة وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتباط مباشر

ارتباط غير مباشر

التوجه الاستراتيجي

نظام صحي رائد بمعايير عالمية

بمشاركة جميع الفاعلين من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، يتم التوسع في منظومة توفير الرعايةِ الصحية الشاملة والعادلة في مختلف محافظات السلطنة، والتوسع في التخصصات الطبية وزيادة الكليات والمعاهد الصحية المتخصصة؛ بهدف تطوير الكوادر البشرية العاملة في مختلف تخصصات الطب والرعاية الصحية، مع تبنِّي أفضل الممارسات والتوجهات العالمية في مجال الاعتمادية، سواء كان على مستوى الخدمات الطبية ومؤسسات الرعاية الصحية والمختبرات الطبية، أو على مستوى الكوادر البشرية العاملة في المجال الصحي.

كما تتشكَّل ثقافات جديدة وضرورية لصياغة العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الرعاية الصحية، ويزداد الوعي المجتمعي بمفهوم (الصحة مسؤولية الجميع)، وتقوم أدوات التقنية بدور أساسيّ في الرعاية والوقاية الصحية، وفي التواصل ونشر الوعي والمعرفة والتثقيف الصحي، كما يتم تجاوز المسافات والبعد الجغرافي؛ لتقديم أفضل الخدمات الصحية بمعاييرها العالمية لأبناء السلطنة والقاطنين فيها.

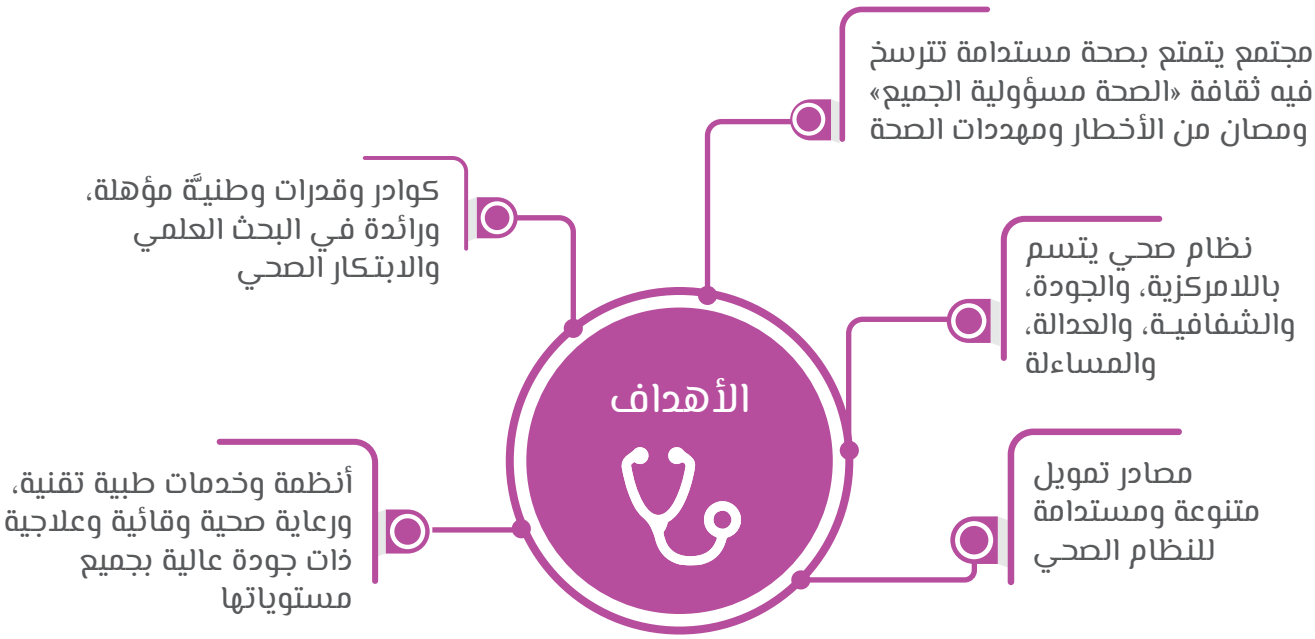

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر ليفاتم للازدهار - ركيزة الصحة	القيمة: **79.03** (من 0 إلى 100) التصنيف: **149/33** (2018)	القيمة > 81.257 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 81.257 أو من أفضل 20 دولة
سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة	القيمة: **65.6** التصنيف: **183/84** (2016)	67 سنة	70 سنة

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتبـاط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتبـاط مباشـر

ارتبـاط غيـر مباشـر

التوجه الاستراتيجي

مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته

إن نطاق العولمة والثورات الصناعية لم يعد ينحصر في البعد الاقتصادي فقط، بل تطور هذا النطاق بصورة متسارعة؛ ليشمل النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، ومع التأكيد على الحاجة لنهج التحديث والاندماج في عصر العلم والتقنية المتقدمة، إلا أن ذلك يجب أن يتوازن مع الانتماء للثقافة الأصيلة المتجذِّرة، إغناء للهوية العُمانية، وحرصاً على التقاليد والخصوصية، فالنجاح في تعزيز الهوية، والحفاظ على الثقافة يتطلب حضوراً واعياً ومسؤولاً في هذا العالم المتسارع، والاستفادة من الفرص الإيجابية المتاحة.

إن عملية المحافظة على الهوية وتعزيز المواطنة المسؤولة تنطلق من إدماج هذه المفاهيم في المناهج والبرامج التعليمية، وتنشئة الجيل الجديد على مرتكزات وموروثات الهوية والحضارة العمانية، ويقوم المجتمع عامّة ومؤسسات المجتمع المدني خاصّة بدور فاعل في المحافظة على الموروثات الثقافية والتاريخية، من خلال نشاطاتها المختلفة الممكنة والمدعومة من قبل الحكومة والقطاع الخاص، والهادفة إلى تنسيق وتطوير البرامج الوطنية التي تعزز من التماسك الاجتماعي، والالتفاف حول الهوية الوطنية والحضارة العمانية، فيما ينهض الإعلام بالدور البارز والمهم في تأطير ثقافة الشباب العماني، وإيجاد التوازن بين موروثات الحضارة ومرتكزات الهوية من جانب، والتطورات التقنية وتوظيف استخدامها بالطريقة المثلى المسانِدة لبناء المجتمع المعتز بهويته من جانب آخر، مع تركيز المناهج والبرامج التعليمية على بناء القدرات الوطنية، وتعزيز الوعي بأهمية الهوية العمانية، وبناء الشخصية العمانية الداعمة لاستدامة الهوية الوطنية.

وفي هذا الإطار أيضا، تقوم الأنشطة الثقافية بمختلف أنماطها في السلطنة بدور بارز في عملية تعزيز المواطنة، وتجذير مفهومها لدى الشباب العماني، والاعتزاز بهويتهم، إذ تمتلك السلطنة معالم ومواقع ومقومات ثقافية وتاريخية ومفردات سياحية قادرة على جذب أعداد كبيرة من السائحين، بحيث تعكس للعالم الهوية والحضارة العمانية.

إن التوجه نحو المستقبل والتعامل مع مستجداته والحفاظ على السمات الثقافية بتنوعها وتسامحها، يشكل مدخلاً منشوداً لرؤية عُمان 2040 وهو القائم على الانفتاح على العالم بجذور راسخة، وفهم واضح لمكونات الهوية العمانية.

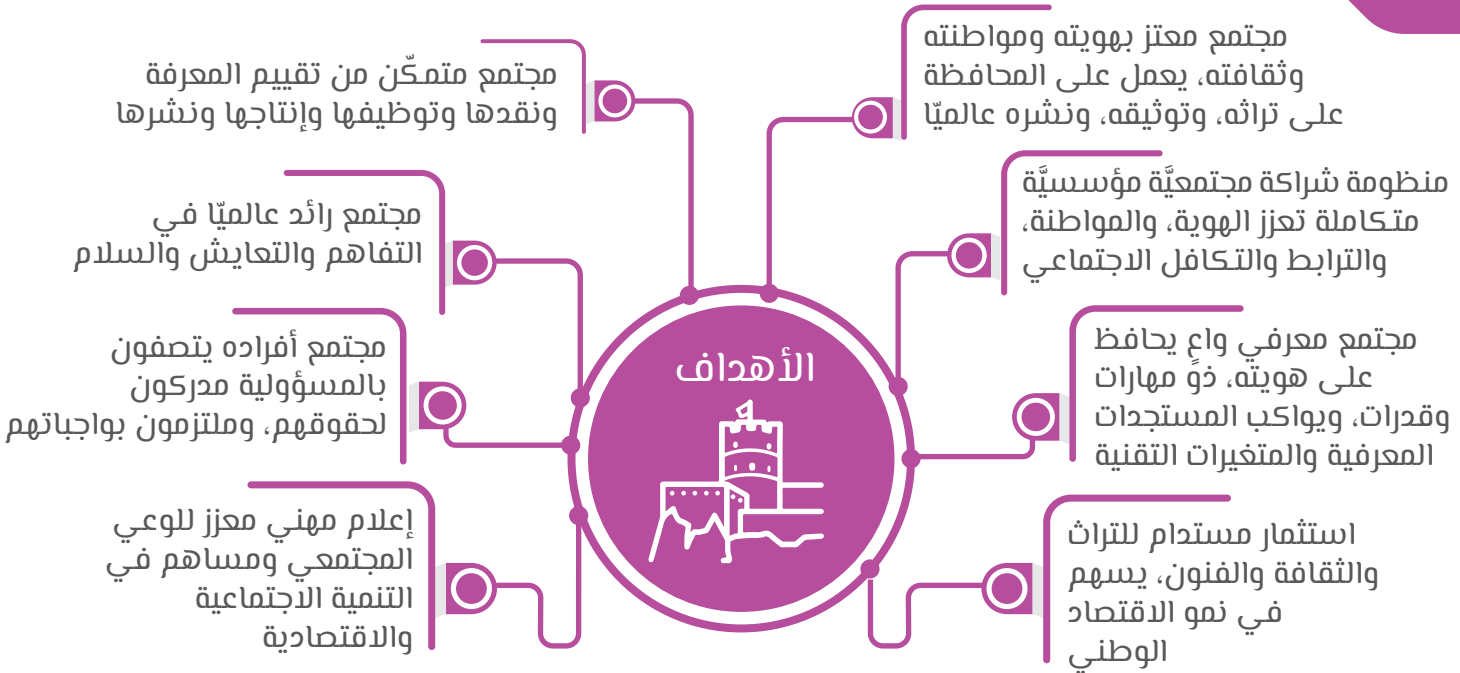

مؤشـــرات الأداء

	بيانات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة الأمن	القيمة: 94.6 (من 0 إلى 100) التصنيف: 140/4 (2018)	القيمة > 94.6 أو البقاء ضمن أفضل 5 دول في العالم	القيمة > 94.6 أو البقاء ضمن أفضل 5 دول في العالم
مؤشر ليغاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي	القيمة: 51.2 (من 0 إلى 100) التصنيف: 149/68 (2018)	القيمة > 60.062 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 63.905 أو من أفضل 10 دول
مؤشر الثقافة والقيم	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتباط مباشر

ارتباط غير مباشر

الأولوية

الرفاه والحماية الاجتماعيّة

التوجه الاستراتيجي

حياة كريمة مستدامة للجميع

إن تماسك المجتمعات وقوتها، وتحقيق السلم المجتمعي، يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية بالمحافظة على استدامة خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها، كالخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر استدامة سبل العيش الكريم للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

كما أن الوصول إلى مستويات معيشة كريمة وتحقيق الرفاه المستدام، يتطلب إيجاد البيئة المحفّزة لبرامج المسؤولية الاجتماعية والمساهمات التطوعية الأهلية، وبرامج دعم المرأة والشباب التي تهدف إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي. فتعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية يقتضي تنظيم جهود المؤسسات المعنية ومشاريع المسؤولية المجتمعية وحوكمتها، وتحديد مبادئها ومجالاتها وإدارتها بفعالية وكفاءة وقياس أثر النتائج، كما أن المواءمة بين نشاطات المسؤولية المجتمعية والاحتياجات الحقيقية للمجتمع ورفدها بالتمويل اللازم المستدام يعزز الشعور بالعدالة، ويحسن مستويات الرفاه، ويؤطر لمبدأ الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

إن الاهتمام بالشباب يشكل ضماناً للمستقبل؛ ويعزز مشاركتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في صنع المستقبل، فضلاً عن تمكين ذوي الإعاقة؛ مع توسيع الاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم وتعزيز الحماية الاجتماعية لهم، كما سيحقق إيلاء الأهمية للأنشطة الرياضية؛ وبشكل مباشر، فوائد ومردودات تنموية بمختلف القطاعات والفئات العمرية، ويعزز حضور السلطنة على خريطة الرياضة العالمية.

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر التقدم الاجتماعي	القيمة: 68.2 (من 0 إلى 100) التصنيف: 146/66 (2018)	القيمة > 76.27 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 86.76 أو من أفضل 20 دولة
مؤشر التنمية البشرية	القيمة: 0.821 (من 0 إلى 1) التصنيف: 189/48 (2018)	القيمة > 0.871 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 0.908 أو من أفضل 20 دولة
مؤشر تنمية الشباب	القيمة: 0.611 (من 0 إلى 1) التصنيف: 183/99 (2016)	القيمة > 0.717 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 0.737 أو من أفضل 30 دولة
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	القيمة: 6264 ريال عُماني التصنيف: 187/49 (2017)	زيادة بنسبة 40%	زيادة بنسبة 90%
معامل جيني (مسح نفقات ودخل الأسر)	القيمة: 0.31 (من 1 إلى 0)[1] التصنيف: 82/23 (2010)	0.31	0.28
مؤشر مستوى المعيشة	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		
مؤشر تمكين الفئات الأكثر احتياجاً	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		
مساهمة المجتمع المدني في الرفاه والحماية الاجتماعية	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		
عدد الرياضيين العُمانيين أو الفرق الرياضية العُمانية التي تتوج بميداليات أو كؤوس في المنافسات الرياضية الإقليمية والعالمية	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

[1] كلما انخفضت قيمة معامل جيني كلما كان الأداء أفضل

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتباط مباشر

ارتباط غير مباشر

التوجه الاستراتيجي

قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل

ضمن توجه واضح وإطار مؤسسي فاعل سيتمثل دور القيادة والإدارة الاقتصادية المستقرة في وضع السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، والاستثمارية، والصناعية، وسياسات سوق العمل، وضمان التوافق فيما بينها بما يسهم في رسم الخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية وتنفيذها بنسق واضح في سياق التوجهات الاستراتيجية؛ بحيث تشكل الأولويات الوطنية إطار عمل القيادة؛ بناء على ما تتمتع به السلطنة من مزايا، وما تصبو إليه من تحولات تجاه الاقتصاد المعرفي التنافسي، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والتقنية.

إن وجود قيادة ممكّنة متجددة على رأس هيكل تنظيمي اقتصادي واضح، قادرة على توجيه دفة الاقتصاد الوطني، يعمل على تحسين الفعالية والكفاءة في البيئة التنظيمية، وتجاوز التداخل في الأدوار المؤسسية، ويحسّن من قدرة القيادة على تنفيذ السياسات والتنسيق بين المؤسسات، وتعزيز ممارسات الحوكمة، بحيث يكون القطاع الخاص واثقاً من الالتزام بالسياسات الاقتصادية المعلنة، ومدركاً لطبيعة التحولات القادمة.

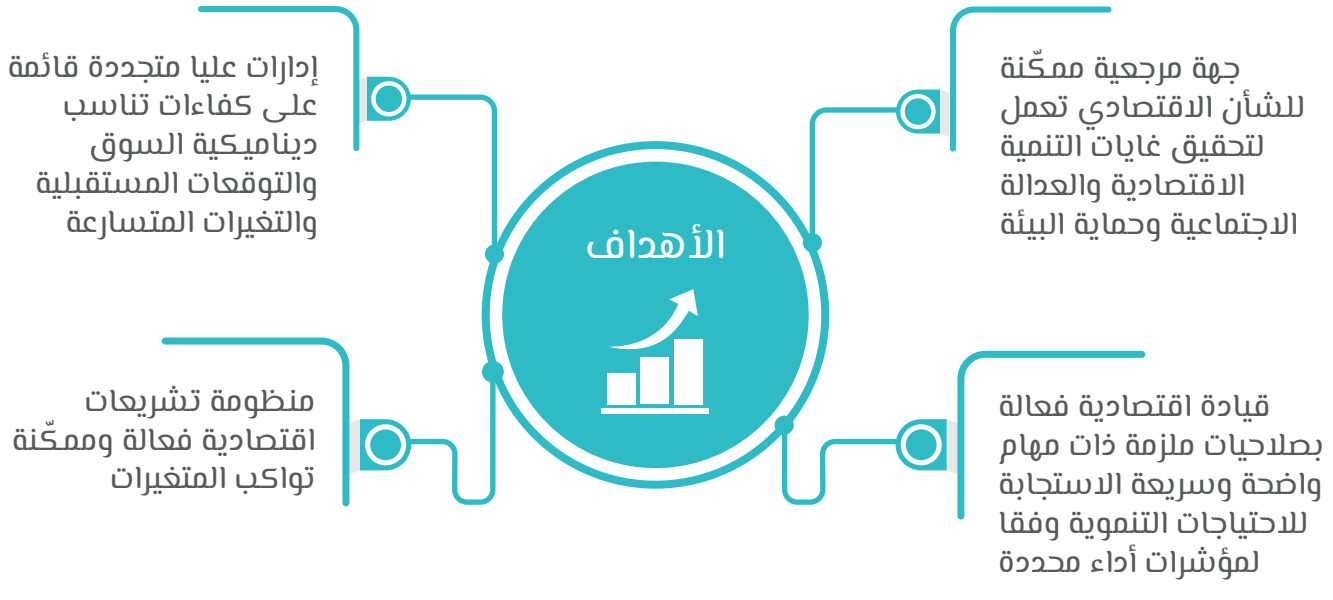

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر التنافسية العالمية	القيمة: 64.4 (من 0 إلى 100) التصنيف: 140/47 (2018)	القيمة > 71 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 76.6 أو من أفضل 20 دولة
مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية	القيمة: 0.42 (من 2.5- إلى 2.5) التصنيف: 209/67 (2017)	القيمة > 1.23 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 1.44 أو من أفضل 20 دولة
توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021	-	توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام 2021	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	القيمة: 3.6% (بالمتوسط) (2017 - 2000)	5%	5%
نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك)	القيمة: 1.6% (2017)	3% - 2%	3% - 2%
نسبة عجز / فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة: 11.7%- (2017)	لا يتجاوز 3%-	

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتباط مباشر

ارتباط غير مباشر

الأولوية

التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التوجه الاستراتيجي

اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، أطره متكاملة وتنافسيته متحققة، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية

يتجه الاقتصاد العُماني إلى بناء قاعدة متينة مبنية على أساس التنويع الاقتصادي مع الاهتمام بالتنويع القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار، ويستند إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وسيعتمد هذا على تطوير القدرات المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وتشجيع الريادة، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد العماني إقليمياً وعالمياً، ويضمن تحسين معدلات النمو واستقرارها واستدامتها، وفقا لإطار متكامل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستنيرة، وكذلك يضع مبدأ الاستقرار الكلي للاقتصاد والاستدامة المالية على رأس أولوياته، ويزيد من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية.

كما أن مستقبل الاقتصاد العماني القائم على التقنية والابتكار، يتيح إنتاج سلع وخدمات تنافسية يرتفع فيها المكوّن المعرفي والتقني، بحيث تسهم في تنمية الاقتصاد، وتعزيز قدرته التنافسية في أغلب الأنشطة والقطاعات؛ كالسياحة والتعليم والصناعة، بما فيها الصناعات المعتمِدة على النفط والغاز، بحيث يشكِّل الابتكارُ القاطرةَ الجديدةَ للنمو، التي سترتبط بشكل وثيق ومباشر مع البنية الأساسية الملائمة والمنظومة التعليمية المشجِّعة على الريادة.

كما ترصد وجهةُ الاقتصاد الجديدةُ التغيراتِ والتطوراتِ العالميةَ في مجال التقنية والإبداع والثورات الصناعية، وتعمل على مواكبتها وتوطينها ضمن برامج السلطنة وخططها، في بيئة تقنيّة معرفية آمنة، تكفل تحول الاقتصاد العماني نحو اقتصاد قائم على التقنية والمعرفة والابتكار؛ لتحقيق تنمية شاملة ودائمة، وبيئة أعمال جاذبة للجميع، وزيادة التصدير للقطاعات ذات المكون التقني، والقيمة المضافة العالية.

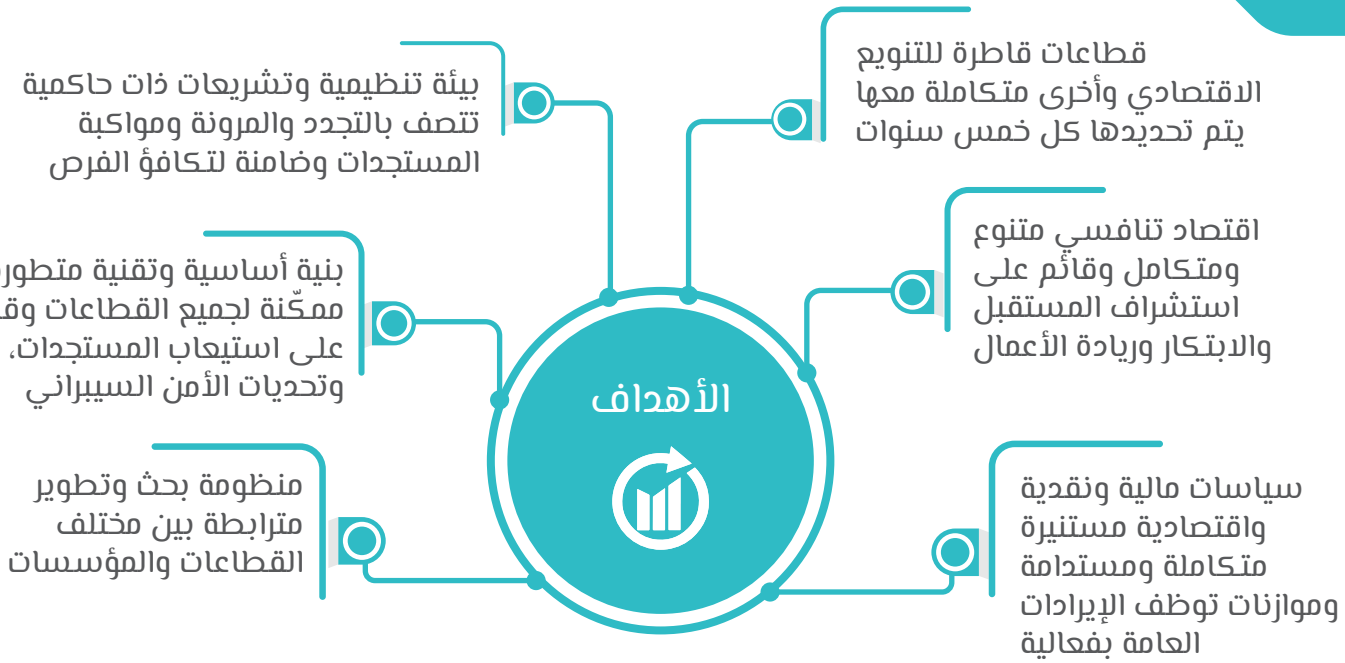

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر التطوير الاقتصادي	القيمة: **-0.004** (من 3- إلى 3) التصنيف: **126/62** (2016)	القيمة > 1.186 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 1.577 أو من أفضل 10 دول
مؤشر جاهزية الشبكات	القيمة: **4.31** (من 1 إلى 7) التصنيف: **139/52** (2016)	القيمة > 5.4 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 5.6 أو من أفضل 10 دول
الجاهزية لمستقبل الإنتاج - محركات الإنتاج	القيمة: **5.13** (من 0 إلى 10) التصنيف: **100/45** (2018)	القيمة > 6.73 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 7.2 أو من أفضل 10 دول
الجاهزية لمستقبل الإنتاج - هيكل الإنتاج	القيمة: **4.0** (من 0 إلى 10) التصنيف: **100/69** (2018)	القيمة > 6.21 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 7.34 أو من أفضل 10 دول
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	القطاع النفطي: **39.0%** القطاع غير النفطي: **61.0%** (2017)	16.1% 83.9%	8.4% 91.6%
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة: **-14.8%** (2017)	عجز -7%	عجز -1.5%
الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة: **45.1%** (2017)	34%	25%
الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة: **9.5%** (2017)	15%	18%
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة: **44%** (2017)	لا يتجاوز 60%	
نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتباط مباشر

ارتباط غير مباشر

الأولوية

سوق العمل والتشغيل

التوجه الاستراتيجي

سوق عمل جاذب للكفاءات ومتفاعل ومواكب للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية

إن تحقيق التنمية المتوازنة يتطلب وجود سوق عمل ذي منظومة تشريعية كفؤة، يحقق مبدأ الفعالية، ويحفّز استيعاب القدرات الوطنية القادمة من مخرجات النظام التعليمي داخلياً، واستقطاب الكفاءات الفنية الماهرة من الخارج. وتطوير أساليب خاصة لتحسين الإطار الإداري والمؤسسي لإدارة سوق العمل.

كما تعزز تشريعات سوق العمل وسياسات العمل المرنة، دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل للشباب العماني المؤهل، بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني؛ إضافة إلى مواكبة سوق العمل العماني في تركيبته للتطورات العالمية في مجال وظائف المستقبل، أو استيعاب أنواع جديدة من القوى العاملة القادمة إلى سوق العمل، بما يواكب التحديات المستقبلية.

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص	القيمة: 57.9% (2017)	81%	83%
معدل نمو إنتاجية العمالة	القيمة: -1.2% (2017)	2% - 1%	3% - 2%
حصة القوى العاملة الغمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص	القيمة: 11.6% (2016)	35%	40%

ارتبـاط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتبـاط مباشـر

ارتبـاط غيـر مباشـر

الأولوية

القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

التوجه الاستراتيجي

قطاع خاص ممكّن يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي

إن تعزيز قيم التنافسية، ووضع الأطر المناسبة لها على صعيد القطاعين الحكومي والخاص، تمهّد لنهوض اقتصادي يضمن الفرص المتكافئة بين المتنافسين، يكون فيه التنافس لتقديم الأفضل، هو المعيار الذي يتم الاحتكام إليه في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز منعة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والعالمية.

كما يتم تطوير بيئة الأعمال، وإعطاء القطاع الخاص دور الريادة، وتمكينه من تسيير عجلة التنمية الاقتصادية المتوازنة، بما يتيح بناء بيئة تنافسية مُمَكّنة للقطاع الخاص؛ لتطوير قطاعات إنتاجية حرة محافظة على المجتمع والبيئة. كما يتم العمل على تعميق سوق رأس المال، وتوفير التمويل المستدام اللازم وفق أنماط تمويل مبتكرة لإقامة المشاريع الإنتاجية، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة منها.

يأتي ذلك في ظل وجود عدد من المزايا التي تتمتع بها السلطنة، في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي، والعلاقات الدولية الاستراتيجية التي تم الاستثمار بها، كذلك يعد الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به السلطنة فرصة كبيرة في مجال تطوير الشراكات التجارية وتوسيعها مع مختلف دول العالم، فمن خلال هذا الموقع تسعى السلطنة إلى أن تصبح محط شراكات استثمارية بين القطاع الخاص العماني ومجتمع الأعمال الدولي، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا النوعية منها، والتي تلبي الطلب العالمي الجديد، بما يدعم مكانة السلطنة لتكون مركزاً تجارياً عالمياً. كما تعمل الشراكات العالمية بدورها على توسيع القاعدة الإنتاجية لمختلف القطاعات، ورفع نسبة مساهمة القطاعات التصديرية في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة.

كما أن الإطار القانوني المحكم في عمليات الخصخصة، وتوفير البنى الأساسية للشراكة، وخاصة بين القطاعين الحكومي والخاص، سيؤدي إلى رفع مستويات الكفاءة والإنتاجية، وتقديم الخدمات الحكومية التقليدية والحديثة بفاعلية وكفاءة وبأقل التكاليف، مع مواكبة التطورات العالمية، وتوظيف التقنية في المجالات الخدمية المختلفة.

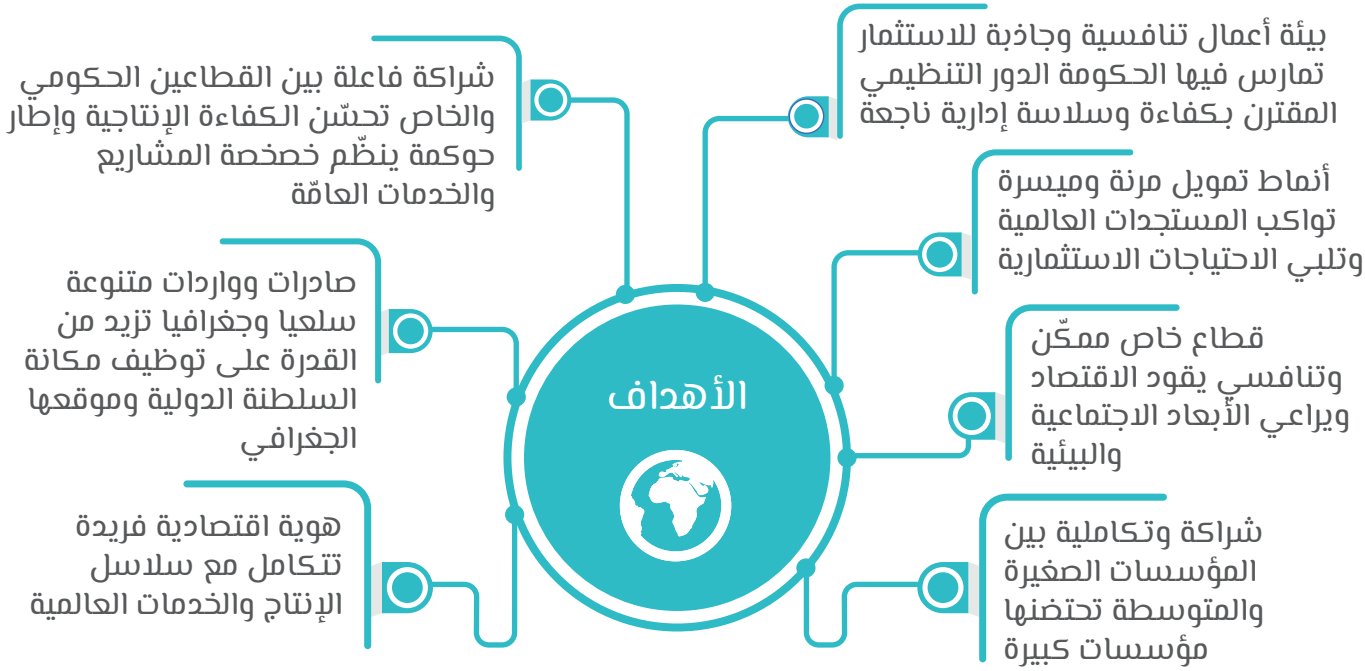

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	القيمة: 67.2 (من 0 إلى 100) التصنيف: 190/78 (2018)	القيمة > 79.58 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 81.55 أو من أفضل 10 دول
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم	القيمة: 6.76 (من 0 إلى 10) التصنيف: 162/89 (2019)	القيمة > 7.36 أو من أفضل 50 دولة	القيمة > 7.52 أو من أفضل 40 دولة
مؤشر تركز المنتجات الصادرة	القيمة: 0.506 (من 1 إلى 0)[2] التصنيف: 217/168 (2016)	القيمة > 0.123 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 0.087 أو من أفضل 10 دول
مؤشر تركز الأسواق	القيمة: 0.26 (من 1 إلى 0)[3] التصنيف: 120/105 (2016)	القيمة > 0.07 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 0.06 أو من أفضل 20 دولة
نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة: 22.8% (2017)	25%	22%
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة: 4.12% التصنيف: 231/68 (2017)	7%	10%
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		
توفير بنية أساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

[2] كلما انخفضت قيمة مؤشر تركز المنتجات الصادرة كلما كان الأداء أفضل
[3] كلما انخفضت قيمة مؤشر تركز الأسواق كلما كان الأداء أفضل

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتباط مباشر

ارتباط غير مباشر

الأولوية

تنمية المحافظات والمدن المستدامة

التوجه الاستراتيجي

تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لامركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي

إن التصور المستقبلي لشكل المدن الرئيسة في السلطنة، يأتي انطلاقاً من التوجهات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية لرؤية عُمان 2040، فإدارة المدن تساعد على تسريع وتيرة النمو والانفتاح على الأسواق العالمية من خلال تهيئة بيئات إنتاجية لجذب الاستثمارات العالمية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتهيئة بيئات ملائمة للعيش، والحفاظ على نهضة المدن بيئياً واجتماعياً، ويمكن التنسيق بين التجمعات الاقتصادية وقطاعاتها المختلفة في المدن؛ مثل تعزيز الإنتاجية وتحفيز الابتكار وتنويع مصادر الاقتصاد والنمو، كما أن التطوير الشامل والمتناغم للبنى الأساسية بمكوناتها كافة، كفيل بصنع تنمية عادلة موجَّهة إلى المناطق الحضرية والريفية؛ لتعزيز الازدهار الاجتماعي الاقتصادي.

كما يُتبنَّى منهج إنشاء مدن السلطنة الذكية التي تتسم بتوفر الخدمات الأساسية المتطورة، والمعتمدة على التقنية الحديثة، وإنشاء المدن الاشتمالية ثلاثية الأبعاد، التي تتضمن الاشتمال المكاني والاجتماعي والاقتصادي في الوقت ذاته، على أنّ ذلك كله يرتكز على التشاركية مع القطاع الخاص، والاستثمار من خلاله في عملية تمكين المجتمعات الحضرية؛ لتصبح المدن العُمانية الذكية والمتطورة مصدر تحفيز النمو، وموطنا آمنا للعيش.

وفي المرحلة القادمة من مستقبل السلطنة سيكون العمل على تحقيق التنمية المستدامة لمحافظات السلطنة كافة في البنى الأساسية، والخدمات الحكومية، والمرافق العامة، والبيئة التنظيمية الجاذبة للاستثمارات، بما يحقق زيادة سلسلة القيمة المضافة في ربط المحافظات بعضها ببعض، ويضمن مستوى معيشة متقدم. وسوف تقوم عملية التخطيط التنموي وبناء المخططات الشمولية للمحافظات على أساس استثمار الموارد المتاحة، وسبل توسيع الاستفادة من المرافق العامة والخدمات الموجودة أو التي تقام مستقبلاً ضمن سياق متكامل، يأخذ بالاعتبار الفوارق الموجودة بين المحافظات.

ويساهم في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بين المحافظات، إيجاد الإدارات والقيادات المحلية القادرة على تطبيق مبادئ اللامركزية. بحيث تتمتع هذه القيادات بالقدرة على التخطيط، واتخاذ القرارات المناسبة التي تتواءم مع التوجهات المستقبلية للدولة، وتساهم في تنمية مجتمعاتها المحلية، وإيجاد فرص العمل الموائمة، وتعزز من تطبيق مبادئ الابتكار والتطوير في بناء المنظومة المحلية في كل محافظة، وتشجع على استخدام التقنية الحديثة، والاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية والمتاحة، واستثمارها بطريقة متميزة وفاعلة.

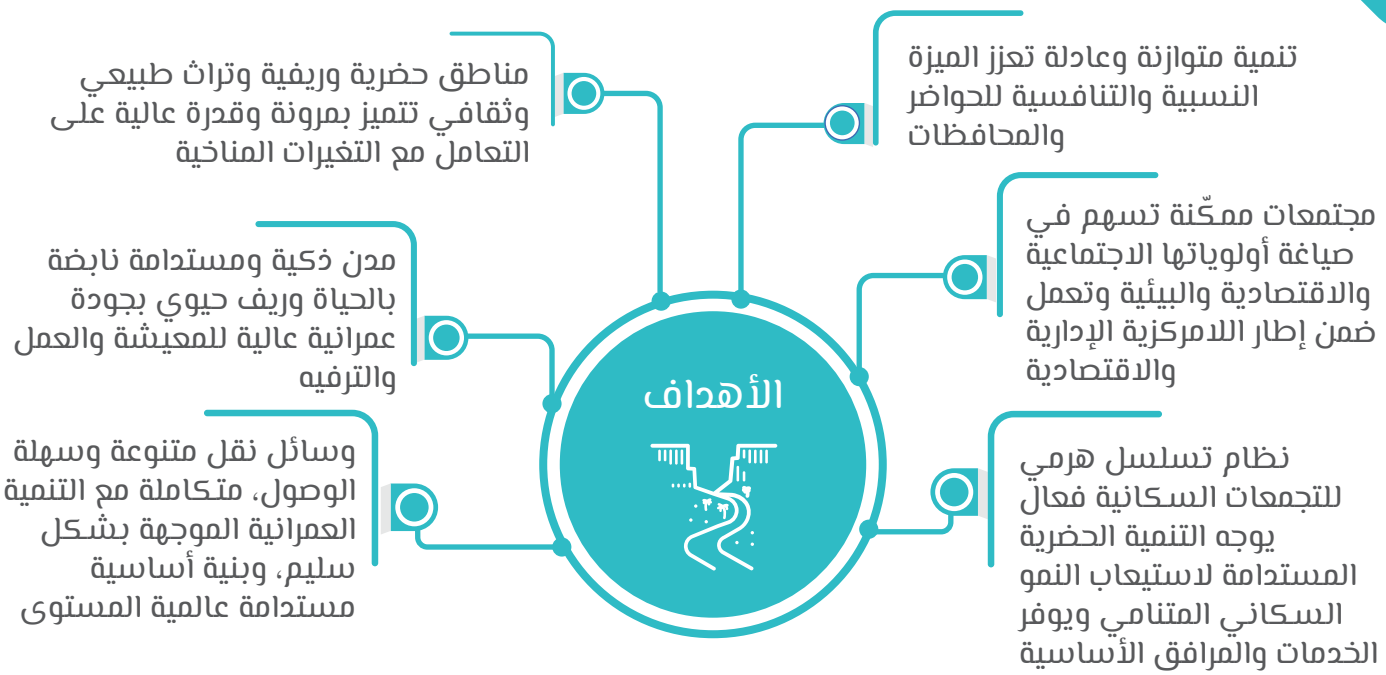

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
اللامركزية القائمة بحلول عام 2022	-	تطبيق اللامركزية بحلول عام 2022	
تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022	-	تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022	
الدول الأكثر قابلية للعيش في العالم: مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب التباين	مؤشر دولي: لا تظهر السلطنة فيه، سيتم العمل على إدراج السلطنة وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتبـاط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتبـاط مباشـر

ارتبـاط غيـر مباشـر

التوجه الاستراتيجي

نظم إيكولوجية فعالة ومتزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني

تدعم النظم والنماذج الإيكولوجية الفعالة والمتزنة منظومة الرفاه بشكل عام، وحماية البيئة، وجودة الأوساط البيئية وقدرتها الإنتاجية، وتسهم عمليات حفظها ورعايتها في الحد من الكلف الاقتصادية التي تسببها حالات الهدر أو التدهور أو الفقدان، كما يعد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية واستدامتها ضرورياً لدعم الاقتصاد وتحفيزه على الإنتاج؛ فالاستراتيجية المستقبلية في مجال إدارة الموارد الطبيعية تركز على تطوير المصادر غير التقليدية من الموارد الطبيعية، كاستخدام مختلف أنواع الطاقة المتجددة التي تساهم في تخفيض الكلفة على القطاعات الإنتاجية، وتعزز من تنافسيتها، إضافة إلى تبني نهج التحول نحو الاقتصاد الأخضر واستراتيجياته في تطوير مشاريع البنية الأساسية للسلطنة، والتوجه نحو وسائل الطاقة البديلة؛ كالرياح والشمس وغيرها بما يعزز الاستدامة البيئية، ويساهم في تحقيق الاستقرار وتخفيض القيود والضغوط على الإدارة المالية، ورفد الخزينة بمصادر تمويلية من خلال المصادر الطبيعية غير التقليدية المتنوعة.

أما في مجال إدارة الموارد التقليدية، فتحتم الضرورة الاقتصادية تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والاستدامة البيئية، كما يتم العمل على الإصلاح الهيكلي في قطاع المياه ورفع الكفاءة المائية، والتوسع في خدمات الصرف الصحي، واستخدام التقنية الحديثة للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة واستخدامها في مجالات مختلفة كالزراعة وإنتاج الطاقة وغيرها؛ بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، إذ يعتمد على أساليب تقنية حديثة، وصولاً إلى مستويات أفضل في مجال الأمن الغذائي، والبدء تدريجياً بتصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها موادً خام؛ لتعزيز القيمة المضافة المحلية، وبناء القدرات الفنية في هذا المجال، وهو ما يساهم في تنويع مصادر دخل السلطنة، وتعزيز منعتها الاقتصادية.

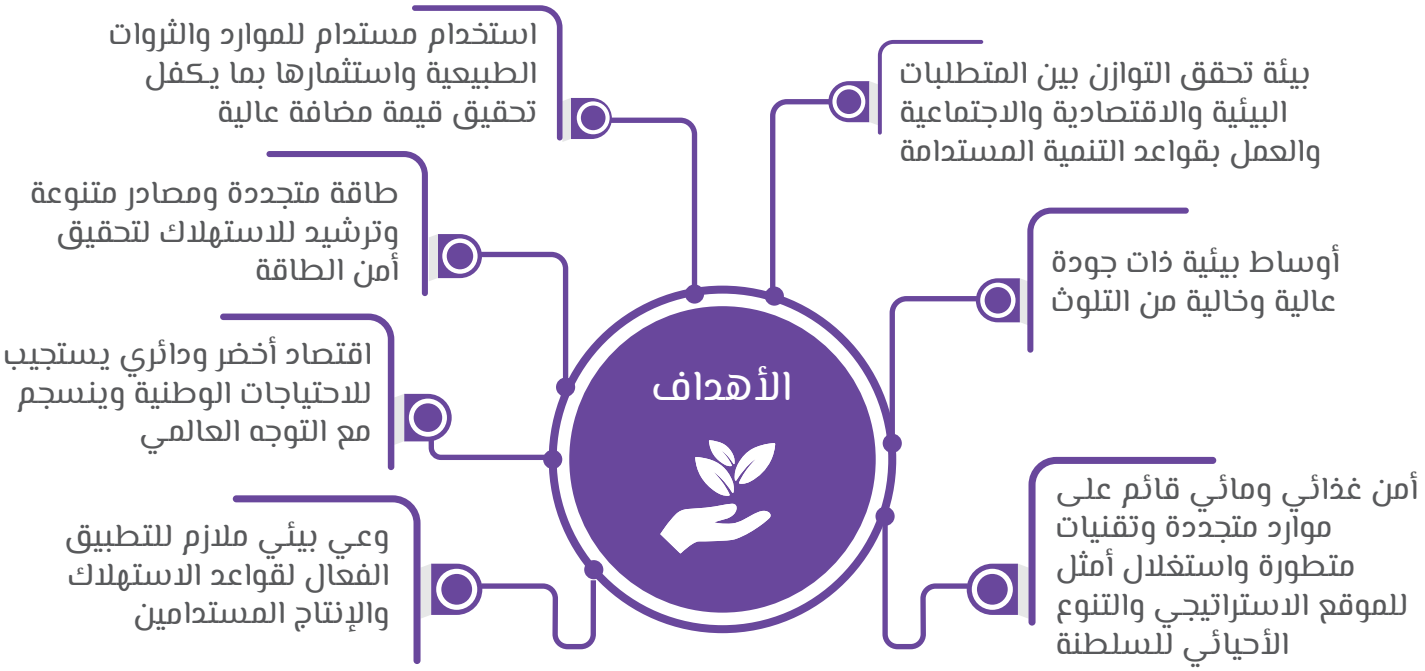

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر الأداء البيئي	القيمة: 51.32 (من 0 إلى 100) التصنيف: 127/116 (2018)	القيمة > 65.46 أو من أفضل 40 دولة	القيمة > 74.69 أو من أفضل 20 دولة
الناتج المحلي لكل وحدة من استخدام الطاقة	القيمة: 6.92 دولار دولي (ثابت 2011) التصنيف: 130/97 (2014)	القيمة > 14.57 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 17.3 أو من أفضل 10 دول
مؤشر عمان للمياه	القيمة: 395 مليون متر مكعب/شخص (2015)	600 - 550	700 - 650
نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة	القيمة: 0% التصنيف: 210/200 (2015)	20%	39% - 35
الاستهلاك المحلي للمواد (DMC)	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		
مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي (تغطية إجمالي الاستهلاك الغذائي من المقومات المحلية)	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتبـاط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتبـاط مباشـر

ارتبـاط غيـر مباشـر

التوجه الاستراتيجي

منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة

ترتبط عملية تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للمجتمع، بمواكبة مختلف التشريعات الوطنية والاقتصادية والقضائية لمسيرة النمو، وإعدادها بشكل يتواكب مع متطلبات العصر والتغيرات السريعة، وتمكين الكفاءات الوطنية المؤهلة بما يعزز الثقة بالمنظومة التشريعية، والتنفيذ المتوازن للتشريعات بوضوح وشفافية، كما تستدعي مراعاة الفصل بين السلطات والعمل على تحقيق المشاركة المجتمعية، وبناء ثقافة قانونية بالحقوق والواجبات لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

كما يرفد المنظومة التشريعية منظومة عدلية وقضائية متطورة ومرنة توطّن أفضل الممارسات العالمية في مجال القضاء والتحكيم، وتتسم بالسرعة في إنجاز المعاملات القضائية، وتصنيف القضاة العمانيين ضمن أفضل مراتب القضاة على المستوى الدولي، وتعزيز سيادة القانون في أوساط المجتمع، وتحقق الأمان المجتمعي، بحيث يُنظر للسلطنة على أنّها ضمن أفضل دول العالم في مجال تطبيق معايير سيادة القانون، ومركزاً دولياً للوسائل البديلة للقضاء.

وبالتوازي مع ذلك، تمثل منظومة الرقابة الفاعلة والمستقلة جوهر النظرة المستقبلية في رؤية عُمان 2040 عبر تطوير منظومة رقابة شفافة ونزيهة، تتيح الحصول على المعلومة وتوظيفها في تقويم العملية التنموية، وتؤسّس علاقة منسجمة إيجابية بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتمكّن من مراقبة أداء الجهاز الإداري للدولة، ومدى الالتزام بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وترسّخ مبدأ المساءلة والمحاسبة على الأداء، مما يرفع من مستوى الخدمات المقدمة ويبعث الثقة بين جميع الأطراف والقطاعات الاقتصادية، ويساهم في حماية الموارد الطبيعية والمقدرات الوطنية للسلطنة، التي تُعد ملكاً للجميع.

إن تطبيق أسس الحوكمة في منظومة التشريع والقضاء والرقابة سينعكس إيجاباً ومباشرة على اقتصاد السلطنة داخلياً وخارجياً، فيعزز من ثقة المستثمرين، ويحسن من مراتب السلطنة في العديد من المؤشرات الدولية ذات الصلة بالبيئة الاستثمارية، كما سيحفّز عملية التنمية الاقتصادية، ويساهم في توجه الاستثمارات الأجنبية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية في السلطنة؛ بالاعتماد على كفاءة منظومة الحوكمة واستقرارها.

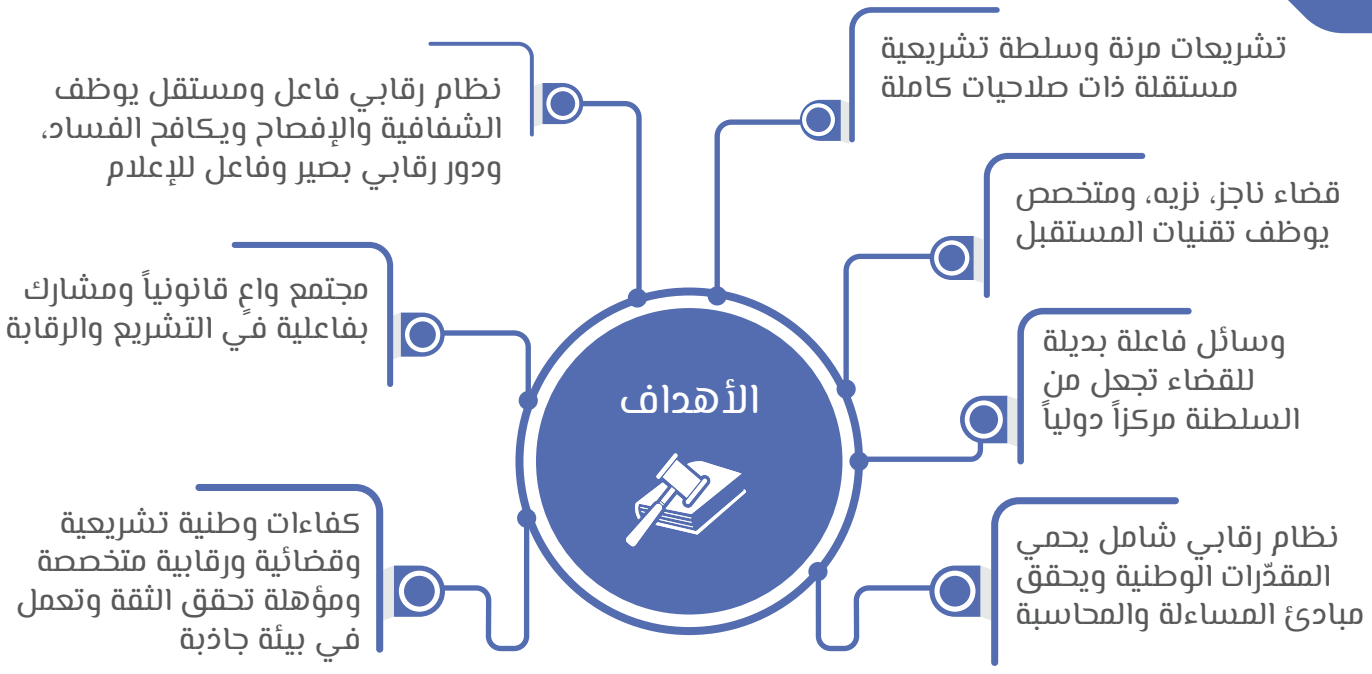

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر مدركات الفساد	القيمة: **44.0** (من 0 إلى 100) التصنيف: **178/68** (2017)	القيمة > 63 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 73 أو من أفضل 20 دولة
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة استقلال القضاء	القيمة: **5.7** (من 1 إلى 7) التصنيف: **140/18** (2018)	القيمة > 6.446 أو من أفضل 5 دول	القيمة > 6.446 أو من أفضل 5 دول
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال - جودة عملية التقاضي	القيمة: **6.5** (من 0 إلى 18) التصنيف: **190/110** (2018)	القيمة > 13 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 14 أو من أفضل 10 دول
مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة	القيمة: **-1.06** (من 2.5- إلى 2.5) التصنيف: **204/165** (2017)	القيمة > 0.88 أو من أفضل 50 دولة	القيمة > 1.14 أو من أفضل 30 دولة
البرنامج العالمي للعدالة "مؤشر سيادة القانون: الحكومة المنفتحة"	مؤشر دولي: لا تظهر السلطنة فيه، سيتم العمل على إدراج السلطنة وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتباط مباشر	ارتباط غير مباشر
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية	

التوجه الاستراتيجي

جهاز إداري مرن مبتكر وصانع للمستقبل قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة

إن الجهاز الإداري المنشود هو جهاز يتصف بالإنتاجية ويتسم بدرجة عالية من المرونة والفعالية، مبني على أسس سليمة في التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم والتطوير، تقوم فيه مؤسسات الدولة بتقديم خدماتها بتكامل وبأفضل الوسائل والطرق الحديثة، ويكون مدعوما بموازنة مبنية على النتائج، يُوسّع فيها الإنفاق التنموي خصوصا على المشاريع الاستراتيجية والكبرى، ويتضمن آليات كفؤة ومحفّزة لإدارتها، ويقوم على نظام مكافأة المنتجين ومحاسبة المقصّرين وإفساح المجال للمبدعين.

ويتمتع هذا الجهاز الإداري بقدرته على تحديد الأولويات والمواءمة بين أهداف الجهات الحكومية المختلفة، وقدرة على ضبط الإنفاق العام، وتحسين مصادر الإيرادات الذاتية للخزينة العامة من خلال حوكمة المشاريع الحكومية، وتوزيعها على محافظات السلطنة بعدالة وكفاءة وفاعلية.

كما أن ضمان الأداء المؤسسي المستدام في رؤية المستقبل يقوم على تكوين شراكة متوازنة وشفافة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني إضافة إلى الأفراد، وسيكون لها الدور الأكبر في إدارة التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها، ونقل الاقتصاد العماني إلى اقتصاد المعرفة، ومواكبة التطورات الصناعية والتقنية المتقدمة، ويتزامن هذا التوجه مع تحديد دور القطاع الحكومي، بحيث يكون ضمن مستويات الحجم الأمثل الذي يعمل على تمكين الشراكة مع القطاعات الأخرى والأفراد، ويحفّزها لتقديم أدوار اقتصادية تنموية جديدة.

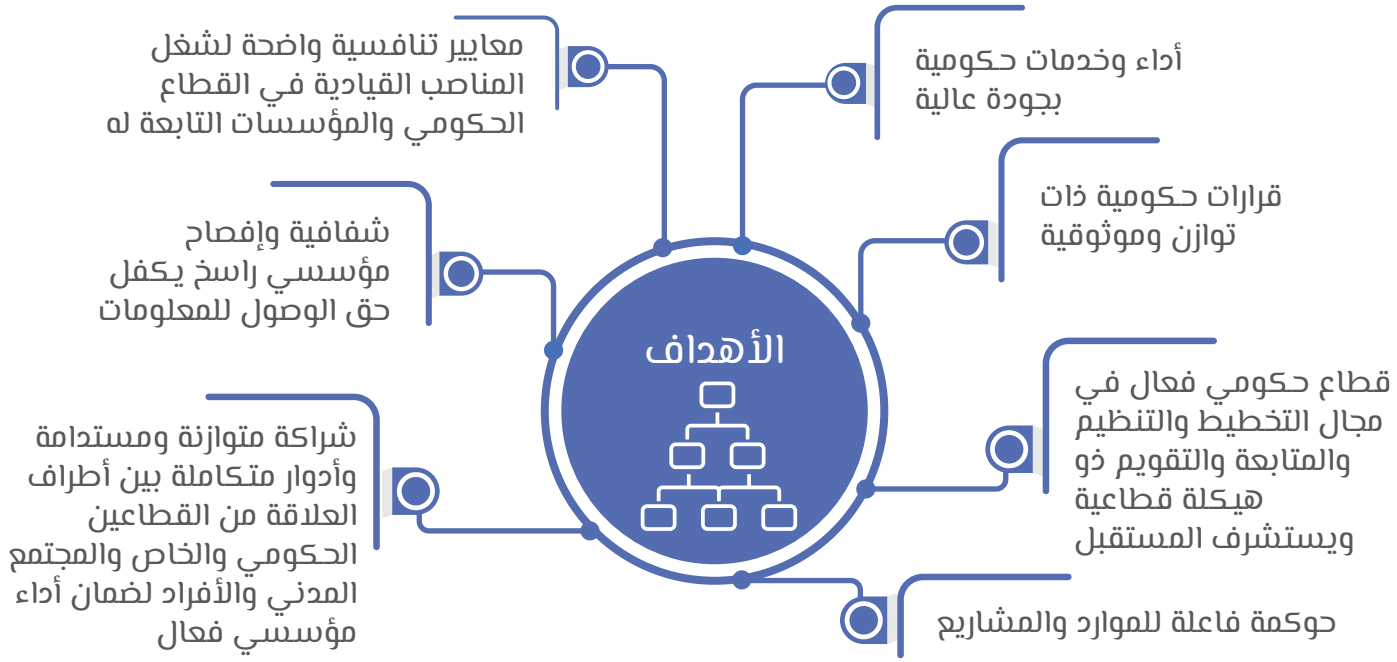

مؤشـــرات الأداء

	بيانـات خط الأساس	الأداء المستهدف عام 2030	الأداء المستهدف عام 2040
مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية	القيمة: 0.685 (من 0 إلى 1) التصنيف: 193/63 (2018)	القيمة > 0.8301 أو من أفضل 20 دولة	القيمة > 0.8783 أو من أفضل 10 دولة
مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية	القيمة: 0.21 (من 2.5- إلى 2.5) التصنيف: 209/81 (2017)	القيمة > 1.26 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 1.8 أو من أفضل 10 دول
مؤشرات الحوكمة العالمية - سيادة القانون	القيمة: 0.43 (من 2.5- إلى 2.5) التصنيف: 209/72 (2017)	القيمة > 1.2 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 1.8 أو من أفضل 10 دول
عدد حلول الحكومة الذكية التي تم إنشاؤها أو تقديمها مع القطاع الخاص	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		
عدد الخدمات الحكومية المخصصة مقسوما على مجمل الخدمات الحكومية	مؤشر جديد سيتم تطويره وتحديد مستهدفاته لاحقاً		

يقاس الإنجاز في المؤشرات الدولية بتحقيق القيمة أو التصنيف

ارتبـاط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة

ارتبـاط مباشـر

ارتبـاط غيـر مباشـر

نتقدم بثقة

نحن في وطن إيمانه راسخ بأن كل ما حباه الله به من ثروات يتواضع أمام الثروة الأغلى "الإنسان العماني"، الذي صنع الحضارات عبر التاريخ، وعُرف بقدراته ومواهبه ومآثره وسجاياه، وهو قادر اليوم على الانبثاق من جديد؛ ليصنع حلمه في وطن مزدهر وحديث، قادته النهضة المباركة إلى الأمن والاستقرار بسياسة الحياد الإيجابي والعلاقات المتوازنة مع دول الجوار والعالم، ومكّنته على مبادئ الشورى، والمشاركة في التنمية المنصفة والنمو المعرفي والاقتصادي، والتطور العمراني، والولوج إلى بوابة الثورات الصناعية المتلاحقة بثبات وقوة، وأهّلته لدور إقليمي وعالمي مؤثر في صناعة التعايش السلمي، والإسهام في استقرار المنطقة وتقدمها، دون أن يفقد أصالة هويته، أو يفرط في مخزونه التراثي الأصيل ومبادئه الراسخة.

إن تغيرات العالم وتطوراته المتلاحقة، السياسية منها، والاقتصادية المرتبطة بانتهاء عهد الطفرة النفطية، تشكِّل مزيداً من التحديات التنموية للسلطنة، إضافة إلى التحديات التقنية الهائلة، والطفرات العلمية الحديثة، والعولمة الرقمية التي قادت لانفتاح واسع عبر الفضاء الإلكتروني، انعكس في تحدٍّ جديد في المنظومة الاجتماعية خاصة على مستوى الشباب والأسرة. فضلاً عن التغييرات المناخية والتحدي الديموغرافي الذي ينبئ بنمو سكاني لمجتمع عُمان الفتي مما سيشكل ضغطاً متزايداً على الموارد الطبيعية الأساسية.

وأمام هذه التحولات والتحديات تقف السلطنة على مفترق طرق، فإما أن تتجاهل هذه التغيرات والتحولات، وتستسلم لسياسات الرمال المتحركة من حولها، وإما أن تواكبها وتستوعب تحدياتها، بل وتستفيد من فرصها، فتعيد صياغة الأدوار التنموية داخلياً، وتتوجه نحو العالمية بانفتاح مدروس، وعلى الخيار الثاني كان الرهان المستقبلي لرؤية عُمان 2040.

فعُمان اليوم تتسع فرصها وتتزايد؛ لخدمة الغايات الوطنية التنموية الشاملة والتوجهات المستقبلية للاقتصاد العماني، بالتوجيه السليم والإيجابي، والخطط المنهجية المدعومة بالحقائق العلمية، وفي تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وتقليل دور الحكومة تدريجياً في أنشطة الخدمات العامة، وتركيز دورها بصفتها منظّما ومحفّزا لبيئة الشراكة الفعلية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهي شراكة معزّزة بالحوكمة الرشيدة، التي تتجه نحو تطوير التعليم، وتوفير الكفاءات الممكّنة، واستثمار التقدم العلمي والتقني؛ لتحسين الكفاءة والإنتاجية، خاصة بعدما ولّد النمو الهائل أسواقاً جديدة، وكوَّن اقتصاد المعرفة.

كما أن الفرصة السكانية ستدعم الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في السلطنة، إذا ما نجحت الرؤية في وضع سياسات الحماية؛ لتفادي اجتياح المنظومات الاجتماعية والقيمية في السلطنة من ناحية، وزيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ناحية أخرى، والتخلص من الاعتماد المفرط على الحكومة، خاصة عند فئات الشباب الذين يبدأون بتمكين أنفسهم علمياً واقتصادياً بالمشاريع الريادية وتحفيز الابتكار.

وقد يبدو للبعض أن الثروة النفطية التي منّ الله بها على السلطنة، هي التي أحدثت الفارق فيما تحقق من إنجازات، لكن الحقيقة تقول: إن الموارد المالية لم تكن لتحدث هذه النقلة لولا عزيمة أبناء وبنات عُمان في الالتفاف حول قيادتهم، والمشاركة في دعائم التنمية، فهي متلازمة، وبغيرها لا يكون التقدم، ولا ترسو التنمية، وإذا فقد النفط بعض بريقه العالمي، فإن إرادة شعب عُمان وعزيمته ستزداد تماسكاً وقوة في تحقيق مزيد من الإنجازات، وستواصل مسيرة التطوير والتحديث والبناء للأجيال القادمة.

وكما كان المجتمع بجميع أطيافه وفئاته شريكاً في إعداد الرؤية، فهو شريك فاعل في تحقيقها، ونحن مدعوون جميعاً، ليقوم كل منا بدوره في التنفيذ والمراقبة والمتابعة، والالتزام بكل ما من شأنه تحقيق التوجهات المستقبلية؛ لنبني بعزيمة لأجيالنا القادمة، ونعزز المسيرة الزاهية بألقها الفريد، ونجاوز الإنجاز، ونصل المستقبل، ونحن نتقدم بثقة.

العلاقات الترابطية للتوجهات الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030

التوجـــــه الاستراتيجـــي	
تعليم شامل وتعلّم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنيّة منافسة	
نظام صحي رائد بمعايير عالمية	
مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته	
حياة كريمة مستدامة للجميع	
قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل	
اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، أطره متكاملة وتنافسيته متحققة، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية	
سوق عمل جاذب للكفاءات ومتفاعل ومواكب للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية	
قطاع خاص ممكّن يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي	
تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لامركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي	
نظم إيكولوجية فعالة ومتزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني	
منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة	
جهاز إداري مرن مبتكر وصانع للمستقبل قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة	

مؤشـــــــرات الأداء		ارتباط التوجهات بأهداف التنمية المستدامة 2030	
		ارتباط مباشر[1]	ارتباط غير مباشر[2]
• مؤشر الابتكار العالمي • مؤشر تنمية التعليم للجميع • مؤشر التنافسية العالمية – ركيزة المهارات • مؤشر تنافسية المواهب العالمية • مؤشر رأس المال البشري العالمي	• متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة • عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة • عدد الخريجين من برامج أو معاهد الطلاب الموهوبين من إجمالي عدد الموهوبين المسجلين		
• مؤشر ليغاتم للازدهار – ركيزة الصحة • سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة			
• مؤشر التنافسية العالمية – ركيزة الأمن • مؤشر ليغاتم للازدهار – ركيزة رأس المال الاجتماعي • مؤشر الثقافة والقيم			
• مؤشر التقدم الاجتماعي • مؤشر التنمية البشرية • مؤشر تنمية الشباب • متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) • معامل جيني (مسح نفقات ودخل الأسر)	• مؤشر مستوى المعيشة • مؤشر تمكين الفئات الأكثر احتياجاً • مساهمة المجتمع المدني في الرفاه والحماية الاجتماعية • عدد الرياضيين العُمانيين أو الفرق الرياضية العُمانية التي تتوج بميداليات أو كؤوس في المنافسات الرياضية الإقليمية والعالمية		
• مؤشر التنافسية العالمية • مؤشرات الحوكمة العالمية – الجودة التنظيمية • توافر قيادة اقتصادية فعّالة بحلول عام ٢٠٢١	• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي • نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك) • نسبة عجز / فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي		
• مؤشر التطوير الاقتصادي • مؤشر جاهزية الشبكات • الجاهزية لمستقبل الإنتاج – محركات الإنتاج • الجاهزية لمستقبل الإنتاج – هيكل الإنتاج • مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	• نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي • الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي • الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي • نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي • نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي		
	• نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص • إنتاجية العمالة • حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص		
• مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال • مؤشر تركز المنتجات الصادرة • مؤشر تركز الأسواق • نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي	• نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي • مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم • مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي • توفير بنية أساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص		
• اللامركزية القائمة بحلول عام ٢٠٢٢ • تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام ٢٠٢٢	• الدول الأكثر قابلية للعيش في العالم: مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب التباين		
• مؤشر الأداء البيئي • الناتج المحلي لكل وحدة من استخدام الطاقة • مؤشر عمان للمياه • نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة	• الاستهلاك المحلي للمواد (DMC) • مؤشر الاكتفاء الذاتي الغذائي (تغطية إجمالي الاستهلاك الغذائي من المقومات المحلية)		
• مؤشر مدركات الفساد • مؤشرات الحوكمة العالمية – ركيزة استقلال القضاء • مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال – جودة عمليات التقاضي • البرنامج العالمي للعدالة "مؤشر سيادة القانون: الحكومة المنفتحة"	• مؤشرات الحوكمة العالمية – التعبير والمساءلة		
• مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية • مؤشرات الحوكمة العالمية – الكفاءة الحكومية • مؤشرات الحوكمة العالمية – سيادة القانون • عدد حلول الحكومة الذكية التي تم إنشاؤها أو تقديمها مع القطاع الخاص	• عدد الخدمات الحكومية المخصخصة مقسوما على مجمل الخدمات الحكومية		

[1] ارتباط مباشر: يرتبط التوجه بثلاثة مستهدفات فأكثر ضمن أهداف التنمية المستدامة

[2] ارتباط غير مباشر: يرتبط التوجه بمستهدف أو مستهدفين ضمن أهداف التنمية المستدامة

سلطنة عُمان
وزارة الاقتصاد

شكر وتقدير

تعدّ هذه الوثيقة وسائر وثائق وتقارير رؤية عُمان 2040 نتاجاً لجهد مستمر، ساهم فيه مجموعة من الكفاءات الوطنية والخبراء وذوي الرأي والكفاءة، وشهدت أنشطة إعدادها مشاركة مجتمعية واسعة من مختلف محافظات السلطنة، وصولاً إلى توافق مجتمعي حول محتوياتها، والشكر موصول لمختلف الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد ممن ساهم في إعداد هذه الوثيقة.

- الأفراد
- مؤسسات المجتمع المدني
- مؤسسات القطاع الخاص
- الجهات الحكومية

شكر خاص

سلطنة عمان
وزارة الإعلام

OXY
Occidental of Oman Inc.
أوكسيدنتال عمان انكربوريتد

نماء
nama

غرفة تجارة وصناعة عمان
Oman Chamber of Commerce & Industry

OMRAN

مواصلات
MWASALAT

عمانتل
Omantel

دليل للنفط ش.م.م.
DALEEL PETROLEUM L.L.C.

صحار ألمنيوم

مطارات عمان
Oman Airports

OMAN DAILY
Observer

عمان

105.3
FM

الوصال

Sohar
international
صحار الدولي

المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال
Oman LNG Development Foundation